

من الروايات ورفض، وكان مذهبه في القبول والرفض تبعاً لأصل ارتضاه،  
توجد في نصوص اللغة ما يعضد هذه الرواية، فإن وجد فالرواية مقبولة و-  
أصل من أصوله، وإن لم يجد فإنه لا يسارع إلى رفضها، ولكنه يلتمس من اا  
ومسالك التعليل ما يقيم أودها، حتى إذا لم يهتد إلى شيء من ذلك فإنه لا  
في أن يقول: إن في الرواية تصحيحاً أو تحريفاً، أو إن الراوي قد وهم فيها ولحر  
يكن موقفه منها موقف ابن مالك الذي كان يعتمد كل روايات الحديث.  
هذا وقد استشهد بالنظم ووقف بشواهد عند عصر الاحتجاج ولم ينس  
شعر تمام، وقد سبق إلى الاحتجاج بشعره.  
أما الفصل الثالث فقد اختص بالحديث عن رأيه في العلة والعامل، وقد  
لظاهرة الاعراب، ولا شك أن الحديث عن العامل متصلٌ بحديث العلة  
يقوم على توجيه علامات الاعراب.  
وقد عرّضت للظروف التي أدت إلى ظهور العلة، وما وُجّه إليها من اا  
ورجوت من هذا أن يفرق عند النظر بين أهمية العلة باعتبارها وسيلةً دراسيةً،  
أنها لا تعدو أن تكون وجهة نظر، وليست هي الحقيقة ذاتها.  
وقد مَضَى صاحبنا على آثار المتقدمين باحثاً عن الحكمة في اللغة، مسد  
على من سبقه ومبتكراً عللاً جديدةً، وكان يرى أن العلة الصحيحة هي اا  
المنعكسة، التي يُوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدها، ومن هذا ندرك معان  
الارتقاء بالعلة النحوية إلى مصاف العلة الكلامية، ومن أجل هذا رفض كثير  
علل النحاة، ولم يقف عند حد العلل الثواني أو الثوالت كما وصفه ابن مضاء  
وصل ببعضها إلى العلل السوادس.  
هذا وقد بينت النواحي التي عُني بالتعليل لها، ومسالكه في التعليل، وقأ  
نقدا لها.